المحور الأول : النظم المالية

في عالم النقود والأعمال، هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال وحجمها وتسمح الحركة المستمرة للنشاط لبعض الأطراف بالحصول على فائض مالي، وتسبب لأطراف أخرى ظهور عجز مالي.

فالأجراء والعائلات بصفة خاصة، عندما يحصلون على دخولهم عند نهاية كل شهر. فإنهم ينفقون جزء منها ويحتفظون بالجزء الآخر إما احتياطا للمستقبل أو أملا في الاستفادة من الفرص التي يتيحها السوق.

أولا: العلاقة المالية في الاقتصاد

العلاقة المالية هي العلاقة التي تستجيب لرغبات الطرفين المكونين لهذه العلاقة وذلك بتلبية احتياجات كل طرف والطرفان الأساسيان في هذه العلاقة هما:

- أصحاب الفائض المالي: وهم الذين تفوق مدا خيلهم مجموع نفقاتهم وبالتالي فهم يمثلون الذي له القدرة على التمويل ورغبتهم هي الحصول على أفضل عائد من خلال اختيار التوظيف المناسب لهذه الفوائض.
- أصحاب العجز المالي: هؤلاء عكس الطرف الأول حيث تفوق نفقاتهم في العادة مجموع مدا خيلهم وبالتالي فهم في حاجة إلى تمويل لتغطية عجزهم أي هو في حاجة إلى تمويل.

1-أنواع العلاقة المالية في الاقتصاد:

يمكن أن تقوم العلاقة المالية بالمفهوم السابق على صورتين:

1-1-العلاقة المالية المباشرة (التمويل المباشر):

وهي العلاقة التي تربط بين المدخر والمتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل مباشرة وذلك بتوجيه فائض الموارد المالية من الأول إلى الثاني بشكل مباشر، ولذلك تسمى العملية بالتمويل المباشر أو العلاقة المالية المباشرة لعدم وجود وسيط.

ويمكن توضيح العلاقة من الشكل التالي:

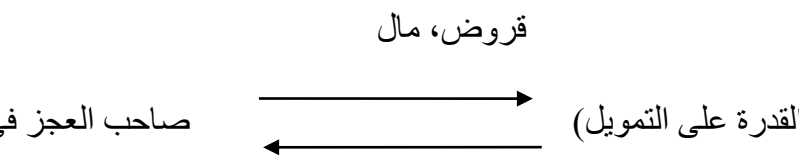

حيث يقوم الأعوان الذين لديهم القدرة على التمويل بالبحث عن الفرص التي تسمح لهم بتوظيف هذا الفائض، كما يضطر أصحاب الحاجة إلى التمويل إلى البحث عن المصادر التي تسمح لهم بتمويل العجز الذي يعانون منه، وتؤدي عملية البحث المتبادلة إلى التقاء الطرفين فتقوم بينهم مفاوضة على شروط إتمام عملية التمويل هذه (مبلغ القرض، مدته، تكلفته .... الخ)

فبعد الاتفاق بينهم يقوم أصحاب الحاجة إلى التمويل بإصدار سندات أولية (أو مباشرة) بمقدار حاجتهم (حسب الاتفاق الذي حصل بينهما) ولمدة يجري الاتفاق بشأنها أيضا ويقوم أصحاب الفائض بشراء هذه السندات مقابل الأموال التي يحولون أمر استعمالها إلى أصحاب العجز، وتؤدي هذه العملية إلى تغيير تركيبة المحفظة المالية لكل طرف، حيث تصبح محفظة أصحاب فائض التمويل تتشكل من سندات بعدما كانت تتشكل من نقود وتصبح محفظة أصحاب العجز، تتكون من أموال نقدية تم الحصول عليها من الطرف الأول مقابل إنشائها الدين (إصدار الذهب) إلا أن هذه العلاقة المالية المباشرة تكتنفها عمليا العديد من الصعوبات نذكر الصعوبات نذكر منها:

– صعوبة التعارف بين الطرفي العلاقة خاصة وأن موضوعها هو التعامل المالي.

– صعوبة توافق الرغبات بين الطرفين في الزمان والمكان، حيث يمكن أن يكون صاحب العجز في حاجة إلى أموال في شهر جانفي وصاحب الفائض لا يمكنه توفير المال إلا في شهر أوت، كما أنه من الممكن ألا يتواجد الطرفان في مكان واحد (حتى ولو اتفقا في الزمن).

– صعوبة تقدير المقرض للأخطار المحتملة من وراء الإقراض مما قد يؤدي إلى التوظيف الغير الجيد للأموال وعدم الاستخدام الأمثل للموارد.

– ان العلاقة المالية المباشرة قد تؤدي إلى تجميد الأموال إلى غاية تاريخ التسديد وهو الأمر الذي لا يخدم أصحاب الفائض المالي خاصة.

المحور الأول : النظم المالية

1-2-العلاقة المالية غير المباشرة أي الوساطة المالية:

وهي العلاقة التي تربط بين المدخر صاحب الفائض المالي وبين العاجز عن التمويل بشكل غير مباشر حيث يضع الأول أمواله في مؤسسة مالية ثم يقترضها الثاني من هذه المؤسسة بعد ذلك، وهذه المؤسسة هي الوسط المالي الذي يجمع بين الطرفين، ويتلقى أرباحا على شكل فوائد مقابل تقديم هذه الخدمة، ويمكن توضيح العلاقة المالية غير المباشرة في الشكل التالي:

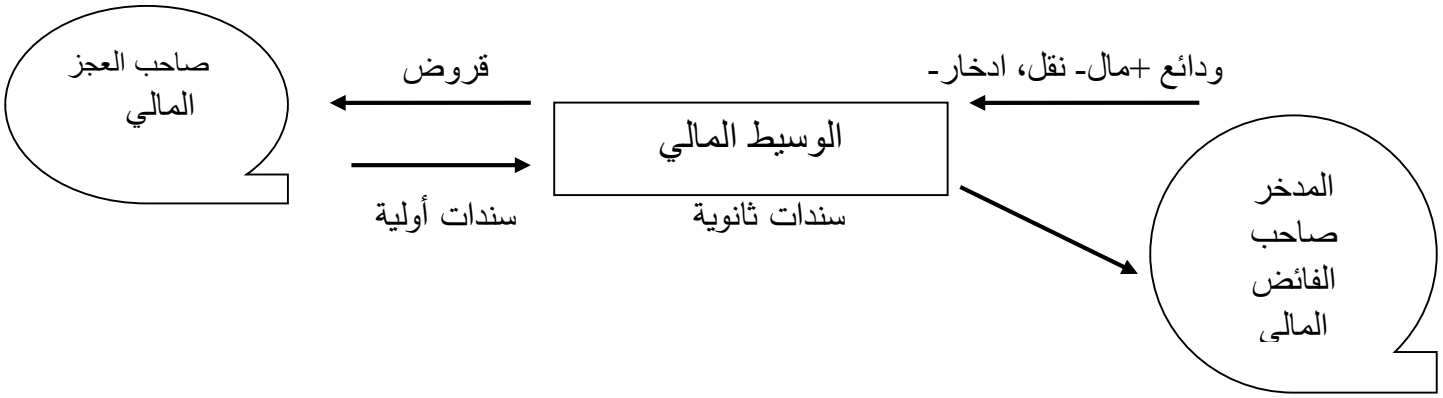

ومن هنا قد جاء دور البنوك والمؤسسات المالية في القيام بالعلاقة المالية غير المباشرة تفاديا للصعوبات الناجمة عن العلاقة المالية المباشرة.

ثانيا: تطور الوساطة المالية عبر التاريخ

الوساطة المالية مثلها مثل النقود كانت نتيجة تفاعل تاريخي، اجتماعي، اقتصادي ويشكل ظهورها تحولا عظيما حيث سمحت الوساطة المالية بتنظيم استخدام الموارد بشكل يحقق أثرا عميقا ومتسارعا على التجارة وعلى النشاط الاقتصادي ككل.

كانت البنوك في بدايتها تقوم على صبغة دينية، حيث ظهرت الآثار الأولى للبنوك إلى حضارة ما بين النهرين (العراق) فقد كانت العطايا والهبات التي تمنح إلى رجال الدين قد أدت إلى تراكم أموال عظيمة تم استعمالها لاحقا وتحويلها إلى قروض كانت تمنح في مرحلة أولى إلى الحاكم ليتم تعميم منحها في مرحلة ثانية إلى التجار.

وشهدت اليونان القديمة نفس الاتجاه نحو إرساء الممارسات البنكية في الحياة الاقتصادية حيث كان دور الصراف الآلي في البداية يقوم على تبديل العملة القادمة من المدن الأخرى مقابل العملة المتداولة في المدنية المعنية، ويقوم بتحديد سعر العملات المختلفة في ما بينها، حيث أدى تطور الإمبراطورية أثينا

المحور الأول : النظم المالية

وإتباع التجارة البحرية في البحر المتوسط إلى توحيد العملة فقامت بإصدار عملة الأبول وعملة الدراخمة اللذان أصبحا يشكلان العملة المتداولة في كل حوض المتوسط.

ولقد لعب الايطاليون دورا مهما في ظهور البنوك الحديثة نتيجة انخراطها في شبكة التجارة بين الشرق والغرب والجنوب، حيث اشتقت كلمة بنك من كلمة ايطالية هي (Banco) وهي المنصة التي يمارس عليها صرافو النقود أنشطتهم المالية وعمل التجار الايطاليون على توسيع امتداداتهم التجارية في الشرق وإفريقيا نظرا لمعرفتهم بالأمور المالية، كما كان دورهم في ظهور البنوك وتطويرها مهما من خلال تطوير فكرة القرض بعد ظهور الكمبيالة كوسيلة أساسية للقرض والتي سمح ظهورها ببروز أولى أشكال القدرة على إنشاء النقود كما اتسعت نشاطات البنوك لتشمل مختلف الأنشطة البنكية المتعارف عليها في العصر الحديث، كما ساعد البنوك على هذا الانتشار والتوسع ظهور النقود الورقية ابتداءا من القرن السابع عشر الذي أدى الى تحول مالي عميق في تاريخ البشرية وبدأت البنوك المركزية في الظهور لتؤدي مهام محددة مثل تمويل الدولة، مراقبة الإصدار النقدي مع استمرار تطورها لاحقا لتصبح بنوكا تحتكر الإصدار النقدي القانوني (الورقي) بالإضافة إلى تطور بنوك الأعمال وتنوعها والتي تختلف مهامها نسبيا عن أنشطة الوساطة التقليدية (أي أنها لا تهتم بجمع الودائع ومنح القروض التجارية) بالإضافة إلى نشأة البنوك التجارية والتي تلعب دور الوساطة المالية، وكذلك ظهور مؤسسات مالية أخرى تقوم بأدوار محددة مثل بنوك الادخار والسكن وتعاونيات القرض.